

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Masryon
DATE:	24-May-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	20,000
TITLE :	Complaint to the Prosecutor General Exposes Corruption Incidences at Town Gas Petroleum Company
PAGE:	11
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Abdel Rady El Zanaty –Ahmed Abufedan



بلاغ للنائب العام يكشف وقائع فساد شركة «ثاون جاس» للبترول!!

بناء فيلات بالتجمع قيمتها 70 مليون جنيه.. قبول صفقات غاز فاسد .. وتأجير 400 سيارة للمديرين بالمخالفة للقانون

وطلب العمال بإبعاد المهندس بهاء محمد عبدالعال رئيس اللجنة النقابية عن منصبه وذلك لتحايله عدة مرات على القانون واستخدام منصبه ونفوذه لأمر غير مشروع منها على سبيل المثال الترخيص غير المشروع كما ورد بالمستند وذلك من خلال التعاقد مع شركة "بي تكت" لعمل معارض سلع معمره وتحصيل نسبة عمولة 2 % من بي تكت بالمخالفة لوائح النقابية (مرفق).

عبدالراضى الزناتى وأحمد أبوفدان

كانت البداية عندما تقدم المهندس "أحمد عطالله" ببلاغ للنائب العام بإدارة أمن الدولة الذى قدم بتاريخ 19 يوليو الجالى مكتب النائب العام برقم 1002 لسنة 2015 والتي حصلت "المصريون" على نسخة منه ومستندات قدمت من عمال الشركة من قبل مرارا وتكرارا إلى الإدارة العامة للرقابة الإدارية بالقاهرة لكشف وقائع فساد مالى وإدارى لرئيس الشركة النقابية المهندس بهاء محمد عبدالعال ورئيس الشركة السابق محمد حسنين رضوان والسيد محمد سعدان رئيس النقابة العامة للبترول.

لم يصبح شيئا مفاجئا أو مفرعا لكثير من الناس أن يستمع إلى إثبات وقائع فساد جديدة فالجميع يعلم أن الفساد يستشري فى جميع أركان ومؤسسات الدولة دون تمييز بين أهميتها أو قوتها.

فى الواقعة ليست جديدة على شركة "ثاون جاس" وقعت عدة احتجاجات من العمال ضد الشركة والنقابة الفرعية ولكن هذه المرة قد كشف احتجاجهم عن وقائع كثيرة يسمونها قضايا فساد لا يمكن التخالد عنها وترك مركبيها فى سلطة إدارتهم يجلسون على كرسى الإدارة ليتفرغ لمحاربة كل صوت يناهض فساد.

الثكن على القضية لذكر أسم المهندس هادى فهمى فى التحقيقات. وأكد أن هناك عدة قضايا فساد أهمها: شراء أرض فى التجمع الخامس 70 مليون جنيه لبناء فيلات بها ولكن ما تم غير ذلك حيث تم بناء فيلا لعصام شاهين مدير المالية وقها وفيلا أخرى للسيد المهندس إبراهيم شوكت ورئيس مجلس الإدارة وقها وقاموا بفرش كلا القطين من مهمات الشركة، بالإضافة إلى تأجير إدارة المحوطة فى ذلك الوقت، وقبول صفقة منظمات غاز غير صالحة وتالفة من الشركة الأجنبية إلى شركة ثاون جاس نظير عمولة تم دفعها إلى إبراهيم شوكت وعصام شاهين مع العلم بأن اللجنة الفنية للشركة قد اجتمعت وقررت برفض صفقة المنظمات لأنها تالفة وغير صالحة للاستخدام ولكن عصام شاهين قام باستلامها دون النظر لتوصيات ورفض صفقة المنظمات، والتعاقد مع معارض تأجير سيارات خارجية وتأجير عدد 400 سيارة لمديرين العموم والمساعدين وكانت قيمة إيجار السيارة وقها 5000 جنيه شهريا وحاليا السيارة 6000 جنيه، ما يشتر إهدارا لملائين الجنيهاات بالمخالفة للقانون.

وقال له بالحرف " لو أحمد عطا الله انتخب زمعنا أنور رئيسا للجنة النقابية بالشركة حسب رغبة مجلس الإدارة فسوف نرفقه ليسمع مديرا للإدارة ونعمله نلغز تام من العمل " ولكنى قلت له ولكن ماذا يحدث فى حين رفضى ذلك فقال لي " إن تقريرك الملوئ كل عام جيد والحافز الشهري 80 % قلقت له أن أوافق لآتى نلجحت بالأصوات فانا خدام للعمال وليس مجلس الإدارة، لكن بعد نجاحى اتصل بي المهندس وأهت مديرة القوى العاملة بالجيرة، وتم

قيمة 4 جنيهاات مصريا خضع من مرتب كل عامل على مستوى الوزارة وجميع هذه الأموال لدفع الرشاوى للقاسدين بالوزارة والاتحاد العام لتقابات عمال مصر والابتعاد كل البعد على حل مشاكل العاملين.

وأضاف عطالله فى مذكرة أرسلها للإدارة العامة لأمن الدولة: " نلجحت عام 2006 بالأصوات الانتخابية عن اللجنة النقابية بالشركة بمنقلبة القناد لى بعد نجاحى اتصل بي المهندس وأهت نقابة العامة بالبترول بأخذ

الإدارة العامة لأمن الدولة الوطنى وقامت كل إدارة من الجهات السيادية برفع تقرير إلى الوزير ولم يتم تنفيذ هذا القرار لأن يوجد ثلاثة وكلاء وزارة وقها وزير البترول هم أيد الفساد اللالى بالوزارة.

وأضاف أنه منذ 2011/11/28 لم يقوم كل من السيد الرضاى رئيس العمل جمعية عمومية ويقوم هو وكل من السيد بهاء، عبدالعال رئيس النقابة لشركة ثاون جاس والسيد محمد سعدان رئيس النقابة العامة بالبترول بأخذ

11) فزا (4 منتخين وممثل المراد بالتعين) وهم : بهاء محمد عبدالعال، وائل عزت محمد، عادل جرد، على حسن وتم ضم عضوين آخرين غير منتخين وهم عادل سراج، وأخري تدعى محاسن تمل حائيا بالشئون الادارية بإدارة شبرا.

ويقول الأستاذ أحمد عطا الله أحد الموظفين بالشركة أنهم قاموا بتقديم مستندات كثيرة بخصوص هذه الوقائع فى الإدارة العامة لأمن الدولة ويوجد أيضا صورة من هذه المستندات يعنى

وأضافوا أنه تم رفع شكوى من الزميل عصام عبد الحميد وأنهم التقاه بالترجى من العاملين فتم نقل الزميل عصام عام 2009 م بسبب ذلك وقام عضو النقابة السابق حسن عبدالحميد بتقديم شكوى بهذا الأمر لرئيس النقابة العامة فى ذلك الوقت الأستاذ فوزى عبدالبارى مطالبا إياه بإحالة الموضوع للأموال العامة (مرفق) ولكن تم التغطية على الأمر ولم يحال للتحقيق وذلك على الرغم من أنه أكد أن لا يحق للجنة النقابية القيام بنشاط تجارى وقام السيد بهاء، عبدالعال بإنشاء صندوق زماله كى يتحامل على القانون ويقوم بإنشاء معارض وأنشطة ربحية بدعم من المهندس محمد حسنين رضوان رئيس الشركة السابق ووضع بلالحة الصندوق أن رئيس الصندوق هو رئيس اللجنة النقابية وأمين الصندوق هو أمين صندوق اللجنة النقابية وكذلك أمين العام كما قام بصفقة النقابية بالائلاف مع أحد البنوك لعمل معارض سيارات بالشركة بالمخالفة للوائح النقابية.

وعقب ذلك داب المذكور على أنباز رؤساء الشركات فاما أن بنال المزايما التى يطلبها وأما تحريض العاملين على طلبات تمجيزية وطلب أكثر من مرة تعيين زوجته فاطمة السيد محمد راشد